

نشرة صندوق النقد الدولي

بناء القدرات

صندوق النقد الدولي يخطط لإنشاء أربعة مراكز إقليمية جديدة للمساعدة الفنية

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

15 سبتمبر 2008

- تلبية لطلب البلدان الأعضاء، تجربة إيجابية حتى الآن مع المراكز الإقليمية
- مراكز جديدة تهدف إلى دعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي
- دعم قوي سواء من البلدان المستفيدة أو المانحة

يخطط صندوق النقد الدولي لفتح أربعة مراكز إقليمية جديدة تُستخدم في تقديم المساعدة الفنية: واحد في كل من أمريكا الوسطى وآسيا الوسطى واثنان إضافيان في إفريقيا تكملة للمراكز الثلاثة القائمة هناك.

يخطط الصندوق لفتح أربعة مراكز إقليمية جديدة تُستخدم في تقديم المساعدة الفنية، سعياً لتعزيز منهجه الإقليمي في مساعدة البلدان الأعضاء. وتأتي إقامة المراكز الجديدة – التي يقع واحد منها في أمريكا الوسطى، وآخر في آسيا الوسطى، واثنان إضافيان في إفريقيا – تلبية لطلب البلدان الأعضاء وتكراراً لتجربة منهج المساعدة الإقليمية الذي حقق نتائج إيجابية حتى الآن. وسوف يكون المركزان الإفريقيان تكملة للمراكز الثلاثة القائمة في المنطقة في كل من تنزانيا ومالي وغابون.

وتهدف المراكز إلى الجمع بين المشورة الاستراتيجية من مقر صندوق النقد الدولي في واشنطن ومساعدات بناء القدرات لدى البلدان الأعضاء على أرض الواقع. وتغطي المراكز الجديدة البلدان التالية:

• **مركز أمريكا الوسطى**، يغطي كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس، ونيكاراغوا، وبنما؛

• **مركز آسيا الوسطى**، يغطي أذربيجان، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، ومنغوليا، وطاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وربما باكستان؛

• **المركزان الإضافيان في إفريقيا** – مركز إقليمي ثان في غرب إفريقيا ومركز في الجنوب الإفريقي. ورغم أن التكوين القُطري للمراكز الجديدة لم يتقرر بعد، فهناك احتمال أن يغطي المركز الثاني في غرب إفريقيا جمهورية الرأس الأخضر وغامبيا وغانا وليبيريا ونيجيريا وسيراليون، وأن يغطي مركز الجنوب الإفريقي أنغولا وبوتسوانا وجزر القمر وليسوتو ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشيل وجنوب إفريقيا وسوازيلند وزامبيا وزمبابوي.

وكما هو الحال مع [المراكز الإقليمية القائمة](#)، سوف تعمل المراكز الجديدة بالتعاون مع مقر الصندوق لتصميم برنامج متكامل للمساعدة الفنية والتدريب وتقديمه للبلدان الأعضاء على أساس إقليمي. وتهدف المراكز أيضا إلى دعم جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي التي تبذلها البلدان المعنية. وسوف تدعم مساعدة الصندوق هذه الجهود من خلال عدة قنوات، منها تشجيع التوافق والتنسيق بين السياسات الاقتصادية في مختلف البلدان.

تجربة عشر سنوات

على مدار العقد الماضي، تطورت المراكز الإقليمية لتضطلع بدور رئيسي في المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق. وقد أوضحت التجربة أن هذه المراكز التي يوفر المانحون معظم التمويل اللازم لها يمكن أن تصبح أدوات بالغة الأهمية لمساعدة البلدان على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بالتنسيق مع مقر الصندوق.

ويغطي كل مركز إقليمي مجموعة صغيرة من البلدان ويعمل كقاعدة إقليمية للمستشارين المقيمين لهذه البلدان في مجالات المساعدة الرئيسية التي يقدمها الصندوق (أنظر الشكل البياني الوارد فيما بعد). ونظرا لقرب موقع المراكز الإقليمية من البلدان المستفيدة، فهي في الغالب أكثر قدرة من مقر الصندوق على تناول القضايا اليومية المتعلقة بتنفيذ الإصلاحات. وقد أثبتت هذه المراكز من خلال دورها المكمل لعمل مقر الصندوق أنها منابر فعالة لتعزيز المساعدة الفنية بعدة سبل مهمة:

- وجود المستشارين المقيمين لدى المراكز الإقليمية في الميدان يمكنهم من تعميق المعرفة باحتياجات البلدان وظروفها ومتابعة المساعدة المقدمة بشكل أكثر كثافة وانتظاما.
- كل المراكز الإقليمية تسترشد في عملها بتوجيهات لجان التسيير التي تضم ممثلين للجهات المانحة والبلدان المستفيدة ومؤسسات دولية أخرى، وهو ما يساهم في دعم تنسيق المساعدات وتعزيز شعور البلدان بملكية الإصلاحات، وفقا للأهداف التي نص عليها [إعلان باريس بشأن فعالية المعونات](#).
- هناك احتمالية عالية في أن تحقق المراكز الإقليمية وفورات في الحجم. فالبلدان المتجاورة عادة ما تتشابه في هياكلها الاقتصادية واحتياجاتها من المساعدات، والمنهج الإقليمي يكفل لها المزيد من العون بتكلفة أقل. وهناك ميزة أخرى تتمثل في قدرة المراكز الإقليمية على تبادل خبرات الإصلاح بين البلدان، مما يسمح للمسؤولين باعتماد أفضل الممارسات المجربة مع الحد من المخاطر المصاحبة للإصلاح.

التكامل الاستراتيجي وأوجه التضافر

تمثل الاستفادة من أوجه الشبه بين بلدان المنطقة الواحدة عاملا أساسيا وراء نمو المراكز الإقليمية. فعلى سبيل المثال، يُلاحظ أن البلدان المستفيدة من مركز أمريكا الوسطى تمكنت من تحقيق التكامل بسرعة فائقة في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إنشاء كيانات إقليمية رئيسية ودعم القائم منها بغية تسيير هذه العملية. وتشمل هذه الكيانات المجلس النقدي لأمريكا الوسطى، ومجلس وزراء المالية، ومجلس مراقبي القطاع المالي.

ومن العلامات الفارقة الأخرى في نفس الاتجاه بدء تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة بين الجمهورية الدومينيكية وأمريكا الوسطى والولايات المتحدة، وكذلك الخطط الرامية إلى استكمال الاتحاد الجمركي بين بلدان أمريكا الوسطى. ودعما لهذه المبادرات، بدأ مقر الصندوق في زيادة مساعداته المقدمة لبلدان أمريكا الوسطى في السنوات القليلة الماضية، ومن شأن إقامة مركز إقليمي للمنطقة أن يسهم بدور حاسم في إعطاء دفعة لهذه الجهود.

تشابه احتياجات المساعدة

ينبع اقتراح إنشاء المركزين الإقليميين في آسيا الوسطى والجنوب الإفريقي من تشابه العوامل الإقليمية. وسوف تكون البلدان التي تضمها منطقة آسيا الوسطى مطابقة في معظمها للبلدان الممتلئة في برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لآسيا الوسطى، بينما تتماثل تغطية مركز الجنوب الإفريقي للبلدان المستفيدة تماثلا كبيرا مع تغطية البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي. أما البلدان المحتمل أن يغطيها المركز الثاني لغرب إفريقيا فهي تتسم بالتشابه الشديد فيما بينها من حيث احتياجات المساعدة اللازمة، وسوف تنتفع من تبادل أفكار الإصلاح والحلول الممكنة من خلال المركز.

وإضافة إلى ذلك، سوف يكون افتتاح المركزين الجديدين في إفريقيا بمثابة تجسيد لرؤية الصندوق المبينة في [مبادرة بناء القدرات في إفريقيا](#) لعام 2001 والتي تتوخى إنشاء خمسة مراكز إقليمية لخدمة جميع بلدان إفريقيا جنوب الصحراء.

الإرشاد الاستراتيجي والحوكمة

هناك إطار تنظيمي ثلاثي الأطراف يمتد إلى ما وراء البعد المالي ليغطي هيكل الحوكمة. فكل مركز تشرف عليه لجنة تسيير تضم ممثلين للبلدان المستفيدة والجهات المانحة وصندوق النقد الدولي. وتقدم هذه اللجان إرشادات استراتيجية لتوجيه خطط العمل التي تطبقها هذه المراكز، عن طريق عملية تشاورية تساعد على بناء شعور بالملكية المشتركة للمساعدة المقدمة.

وتمشيا مع طابع المساعدة الإقليمية المكمل لجهود مقر الصندوق، سيتم تنسيق هذه المساعدة مع أشكال العون ذات الصلة التي سيستمر تقديمها من واشنطن، مع توضيح الجانبين اللذين يرتكز عليهما بناء القدرات في *مذكرات الاستراتيجية الإقليمية* التي يصدرها الصندوق. وتتضمن [هذه الخطط](#) توضيحا لاحتياجات بناء القدرات لدى البلدان المستفيدة في إطار متوسط الأجل وفي سياق رقابة الصندوق وأنشطة الإقراض، كما تتضمن ترتيبا لهذه الاحتياجات على أساس الأولوية، وذلك لضمان التوازن الملائم بين الاحتياجات المتعلقة بالسياسات على المدى القصير ومتطلبات بناء القدرات على المدى المتوسط.

درجة كبيرة من التنسيق وشعور قوي بالملكية

دائما ما تمثل المشاركة والدعم من الكيانات الإقليمية الرئيسية سمة مهمة من السمات المميزة لجميع المراكز الإقليمية.

ويَصْدُق ذلك على وجه الخصوص بالنظر إلى قوة معرفة المراكز بالظروف المحلية وقضايا الإصلاح المطروحة. وقد كان الدعم القوي من بنوك التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية عنصرا حاسما بالفعل في جذب التمويل من جهات مانحة أخرى للمراكز القائمة. ومن ثم فسوف يعمل كل مركز بالتعاون الوثيق مع الكيانات الإقليمية المعنية لتنفيذ جداول أعمال الإصلاح في البلدان المستفيدة.

ويؤدي تمثيل المانحين في لجان التسيير أيضا إلى تحسين تنسيق مساعدات الصندوق مع المساعدات المقدمة من جهات أخرى. وقد عاد هذا الترتيب بنفع كبير على المراكز القائمة، حسبما ورد في [تقييمات](#) مستقلة متتالية.

وتجدر الإشارة إلى قوة شعور البلدان بملكية هذه المراكز ودعمها الكبير لها واللذين يتضحان بشكل متزايد من خلال الالتزامات المالية التي تتعهد بها البلدان المستفيدة.

آفاق المستقبل

تم بالفعل إنشاء مجموعات عمل لقيادة العملية الجارية تمهيدا لتشكيل لجان التسيير في كل مركز جديد. وقد بدأت المناقشات مع البلدان المستفيدة حول احتياجات المساعدة بشكل عام والأولويات التي يمكن معالجتها، وكذلك مع الجهات المانحة حول إمكانات تمويل المراكز الجديدة. ومن المتوقع أن يكون مركز أمريكا الوسطى أول مركز يتم افتتاحه في موعد غايته شهر إبريل 2009.

في الجوار

تمثل الاستفادة من أوجه الشبه بين بلدان المنطقة الواحدة عاملا أساسيا وراء نمو مراكز المساعدة الفنية الإقليمية

اسم المركز سنة افتتاحه (عدد البلدان)	مركز المساعدة الفنية المالية لمنطقة المحيط الهادئ (سوقا، فيجي) (15) 1993	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الكاريبي (بريدج تاون، بربادوس) (21) 2001	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط (بيروت، لبنان) (10) 2004
البلدان/الأراضي المستفيدة	جزر كوك فيجي كيريباتي جزر مارشال ميكرونيزيا ناورو نيوي بالاو بابوا غينيا الجديدة ساموا جزر سليمان توكيلاو تونغا توفالو فانواتو	انغولا أنغيوا وبربودا جزر البهاما بربادوس بليز برمودا جزر كايمان دومينيكا الجمهورية الدومينيكية غرينادا هايتي جامايكا مونتسيرات سانت كيتس ونيفس سانت لوسيا سانت فنسنت وجزر غرينادين سورينام ترينيداد وتوباغو تركس وكايكوس جزر فرجن البريطانية	أفغانستان مصر العراق الأردن لبنان ليبيا السودان سوريا الضفة الغربية وقطاع غزة اليمن
المانحون الحاليون	أستراليا بنك التنمية الآسيوي اليابان كوريا نيوزيلندا	كافة البلدان المستفيدة كندا بلدان الكاريبي بنك التنمية الكاريبي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	مصر بنك الاستثمار الأوروبي المفوضية الأوروبية فرنسا اليابان الأردن لبنان ليبيا عمان السودان سوريا اليمن
اسم المركز سنة افتتاحه (عدد البلدان)	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة شرق إفريقيا (دار السلام، تنزانيا) (7) 2002	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة غرب إفريقيا (باماكو، مالي) (10) 2003	مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة وسط إفريقيا (ليبيرفيل، غابون) (8) 2007
البلدان/الأراضي المستفيدة	إريتريا إثيوبيا كينيا ملاوي رواندا تنزانيا أوغندا	بنن بوركينافاسو كوت ديفوار غينيا غينيا-بيساو مالي موريتانيا النيجر السنغال توغو	بوروندي الكاميرون جمهورية إفريقيا الوسطى تشاد جمهورية الكونغو جمهورية الكونغو الديمقراطية غينيا الاستوائية غابون
المانحون (اعتبارا من نهاية أغسطس 2008)	بنك التنمية الإفريقي كندا الصين الدانمرك فنلندا فرنسا ألمانيا إيطاليا اليابان الكاميرون هولندا النرويج روسيا السويد سويسرا المملكة المتحدة	كافة البلدان المستفيدة	بنك التنمية الإفريقي فرنسا ألمانيا

المصدر: صندوق النقد الدولي

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org.

هذا المقال مترجم من نشرة صندوق النقد الدولي (*IMF Survey*) التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي:

www.imf.org/imfsurvey